وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 25 مايو 2023

أخبار الطاقة

السعودية وأذربيجان توقعان اتفاقية تعاون في جميع مجالات الطاقة

الاقتصادية

عقد الأمير عبدالعزيز بن سلمان الطاقة في الرياض اليوم، اجتماعا مع برويز شهبازوف وزير الطاقة في أذربيجان، لاستعراض علاقات التعاون في جميع مجالات الطاقة، ومجال الطاقة المتجددة.

وخلال الاجتماع، وقع وزيرا الطاقة اتفاقية تعاون في مجال الطاقة بين السعودية وأذربيجان، تشمل تشجيع التعاون في مجالات البترول، والبتروكيميائيات، والغاز، والكهرباء، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، وتطوير التعاون في مجال الاقتصاد الدائري للكربون وتقنياته التي تستهدف الحد من آثار تغير المناخ، مثل : التقاط الكربون، وإعادة استخدامه، ونقله، وتخزينه.

وتتضمن الاتفاقية، التعاون في تطوير الاستخدامات المبتكرة للمواد الهيدروكربونية بقطاعات مختلفة، وإجراء البحوث المشتركة مع الجامعات والمراكز البحثية، وتنظيم جلسات العمل وحلقات النقاش والندوات، والمؤتمرات متعددة الأطراف، بمجالات الطاقة المختلفة، والمجالات المرتبطة بها، وتبادل الخبرات والمعلومات ذات الصلة بمجال الطاقة.

النفط يرتفع بعد تصريحات سعودية .. وهبوط المخزونات الأميركية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الأربعاء بعد أن أظهرت بيانات تشديد المخزونات الأمريكية وإمدادات الوقود وبعد تحذير من وزير الطاقة السعودي للمضاربين ما زاد من احتمال إجراء مزيد من تخفيضات الإنتاج في أوبك +.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 88 سنتًا، أو 1.2٪، إلى 77.72 دولارًا للبرميل، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 98 سنتًا، أو 1.3٪، إلى 73.89 دولارًا للبرميل.

وتصاعدت المخاوف من ضغوط الإمدادات بعد أن قال وزير الطاقة السعودي إن البائعين على المكشوف - أولئك الذين يراهنون على أن الأسعار ستنخفض - يجب أن «ينتبهوا» من تبعات مؤلمة. واعتبر بعض المستثمرين ذلك إشارة إلى أن منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاء من بينهم روسيا، المعروفة أيضًا باسم أوبك +، قد يفكرون في تخفيضات أخرى للإنتاج في اجتماع في الرابع من يونيو القادم.

وقال كريج إيرلام محلل السوق في وساطة النفط اواندا «ان أسعار النفط تتداول على ارتفاع مدعومة بتحذير البيع على المكشوف الأخير من المملكة العربية السعودية.» كما عززت أسعار النفط بيانات الصناعة التي أظهرت أن مخزونات النفط الخام والوقود في الولايات المتحدة انخفضت بشكل حاد.

وتراجعت مخزونات الخام بنحو 6.8 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 19 مايو، وفقا لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأمريكي. وانخفضت مخزونات البنزين بنحو 6.4 ملايين بينما انخفضت مخزونات نواتج التقطير بنحو 1.8 مليون. وإذا أكدت البيانات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة، المستحقة يوم الأربعاء، أرقام معهد البترول الأمريكي، فإن مخزونات البنزين في الولايات المتحدة كانت ستنخفض للأسبوع الثالث على التوالي إلى أدنى مستوياتها قبل يوم الذكرى منذ عام 2014.

وتمثل عطلة يوم الذكرى في الولايات المتحدة، هذا العام في 29 مايو، بداية ذروة السفر الصيفي في الولايات المتحدة وارتفاع الطلب على الوقود. وفي ظل ثقل الأسواق الأوسع نطاقاً، اختتمت جولة أخرى من محادثات سقف الديون يوم الثلاثاء مع عدم وجود مؤشرات على إحراز تقدم مع اقتراب الموعد النهائي لرفع حد الاقتراض الحكومي أو تقادم مخاطر التخلف عن السداد.

وقال إدوارد مويا كبير المحللين في أواندا «النفط بدأ في الاتجاه الصعودي بعد التهديد السعودي للبائعين على المكشوف» مضيفا أن السعودية ستفعل على الأرجح «كل ما يلزم للدفاع عن الأسعار».

وقالت محللة سي ام سي ماركيت، تينا تنج في مذكرة يوم الأربعاء إن أسعار النفط قفزت وسط تكهنات بأن أوبك + قد تخفض الإنتاج أكثر للحفاظ على استقرار الأسعار. كما عززت أسعار النفط بيانات الصناعة في وقت متأخر من يوم الثلاثاء والتي أظهرت أن مخزونات النفط الخام والوقود في الولايات المتحدة تراجعت بشكل حاد.

وأضاف مويا من اواندا: «إذا تم تأكيد ذلك من خلال تقرير إدارة معلومات الطاقة غداً، فيمكن أن نبدأ في رؤية بعض المخاوف من الركود الاقتصادي». وتمثل عطلة يوم الذكرى في الولايات المتحدة، هذا العام في 29 مايو، بداية ذروة السفر الصيفي في الولايات المتحدة.

في مكان آخر، كانت الأسواق لا تزال قلقة بشأن مناقشات سقف الديون الأمريكية والتي بدورها خففت من مكاسب أسعار النفط. واختتمت جولة أخرى من محادثات سقف الديون يوم الثلاثاء دون أي بوادر على إحراز تقدم مع اقتراب الموعد النهائي لرفع حد الاقتراض الحكومي البالغ 31.4 تريليون دولار أو تقصير مخاطر التخلف عن السداد.

وانخفضت الأسهم بسبب سقف الديون الأمريكية ومتاعب التضخم، إذ تراجعت الأسهم يوم الأربعاء مع استمرار مفاوضات سقف الديون الأمريكية دون حل، مما أثار توعكًا عامًا في الأسواق التي شهدت استقرار أصول الملاذ الآمن مثل الدولار والذهب بالقرب من المستويات المرتفعة الأخيرة.

في غضون ذلك، تراجع الدولار النيوزيلندي بعد أن فاجأ البنك المركزي الأسواق بالحذر من خلال الإشارة إلى أن دورة التضييق قد انتهت. وانخفض مؤشر STOXX القياسي في أوروبا بنسبة 1.3٪ إلى أدنى مستوى في 3 أسابيع في التعاملات المبكرة، حيث أضر قفزة في التضخم الأساسي في المملكة المتحدة والمزيد من الخسائر في أسماء السلع الفاخرة الثقيلة في السوق معنويات المخاطرة. بينما انخفض أوسع مؤشر MSCI لأسهم آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 0.7٪.

واستمرت أسعار النفط الخام في الارتفاع، رغم تحذير وزير الطاقة السعودي للمضاربين من احتمال إجراء مزيد من تخفيضات إنتاج أوبك +. وكان الدولار النيوزيلندي أحد المحركات الرئيسية في اليوم الآسيوي. فقد انخفض بنسبة 1.3٪ بعد أن أخطأ البنك الاحتياطي في الأسواق من خلال الحفاظ على توقعاته لسعر الفائدة النهائي عند 5.5٪، بعد ارتفاعه بمقدار ربع نقطة إلى هذا المستوى.

وقال جيسون وونج الخبير الاستراتيجي في بنك نيوزيلندا: «هذا مؤشر على أن دورة التضييق قد انتهت». «لم يكن أحد يتوقع ذلك حقًا». وكانت أسعار السوق تفضل ارتفاعًا بمقدار نصف نقطة، وكان التجار أيضًا مستعدين لتمديد سلسلة التشديد.

وحول سقوف الديون، أشارت العقود الآجلة للأسهم الأمريكية إلى أن وول ستريت سترث مزاج السوق السيئ من أوروبا، مع انخفاض العقود الآجلة لمؤشر S&P 500 وناسداك بنحو 0.2٪. وأنهى ممثلو الرئيس جو بايدن والجمهوريون في الكونجرس جولة أخرى من محادثات سقف الديون يوم الثلاثاء دون أي بوادر على إحراز تقدم.

وحذرت وزيرة الخزانة جانيت يلين من أن الحكومة الفيدرالية لم يعد لديها ما يكفي من المال لدفع جميع فواتيرها في أقرب وقت في 1 يونيو، مما يزيد من مخاطر التخلف عن السداد. في حين أن خطر التخلف عن السداد الذي قد يؤدي إلى حدوث ركود أمر سيئ بالنسبة للولايات المتحدة، فقد ابتعد المستثمرون القلقون بشأن تداعيات ذلك على الاقتصاد العالمي عن الأصول ذات المخاطر والعالية.

والتقاريـر التـي تفيـد بأن وزارة الخزانة طلبت من الوكالات الفيدرالية ما إذا كان بإمكانها تأخير المدفوعات القادمة، زادت من الشـعور بالأزمة. وكتب كريس ويسـتون، رئيس الأبحاث في شركة الوساطة بيبرستون فـي ملبـورن، فـي مذكـرة للعميل: «أصبحـت أولوية الدفـع حقيقية الآن». وقـال «وعلى الرغم مـن أنه من الحكمة للغاية إجراء هذه المحادثة، فقد ارتفعت مسـتويات القلق في السـوق نتيجة لذلك». «والسـوق بدأ فـي التخلص من المخاطر.»

وتراجع مؤشر الدولار الأمريكي، الذي يقيس العملة مقابل ستة أقران رئيسيين، بنسبة 0.05٪ إلى 103.48، ولا يزال قريبًا من أعلى مستوى في شهرين عند 103.63 الذي وصل إليه الأسبوع الماضي.

وحـول التضخـم البريطانـي، ارتفعـت عائـدات السـندات في منطقـة اليورو بعـد أن جاءت بيانـات التضخم البريطانية أقوى من المتوقع، لتذكير المستثمرين بأن المعركة العالمية ضد ارتفاع الأسعار لم تنته بعد. وارتفع عائد السـندات الألمانية لأجل 10 سـنوات، وهو المعيار القياسـي لمنطقة اليورو، إلى أعلى مستوى في شهر واحد عند 2.501٪ قبل تقليص ارتفاعه بشكل طفيف. ولم يتغير عائد سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سـنوات بشـكل طفيف عند 3.7٪، بينما تتحرك العوائد عكسـيا للأسعار.

في السلع، تم تداول الذهب في نطاق ضيق حول 1،977 دولارًا أمريكيًا حيث يترقب المتداولون محادثات سقف الديون واحتمال قيام البنك المركزي بمزيد من الارتفاعات. ورفع أسعار الفائدة يرفع تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الذهب غير المحمّل بالفائدة.

وقالـت انفيسـتنق دوت كـوم، ارتفع النفط إلى الأعلى مع السـحب الهائل للمخزونـات الأمريكية، والمخاوف الاقتصادية باقية، وأضافت بأن أسعار النفط ارتفعت في التجارة الآسيوية يوم الأربعاء حيث أشارت بيانات الصناعة إلى انخفاض حاد في المخزونات الأمريكية، مما ينذر بتقلص الإمدادات، على الرغم من استمرار المخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي والتخلف عن سداد ديون الولايات المتحدة.

وارتفع كلا العقدين بشكل حاد خلال الجلستين الماضيتين، متتبعين الارتفاع الحاد في العقود الآجلة للبنزين في الولايات المتحدة حيث تراهن الأسواق على زيادة استهلاك الوقود في موسم الصيف. ارتفعت العقود الآجلة للبنزين في الولايات المتحدة بنسبة 2 ٪ إلى أعلى مستوى في خمسة أسابيع بعد بيانات معهد البترول الامريكي.

ولكن من ناحية أخرى، استمرت مؤشرات تدهور الأوضاع الاقتصادية في الظهور. وأشارت قراءات نشاط التصنيع الأضعف من المتوقع من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة إلى مزيد من الألم الاقتصادي في الأشهر المقبلة، خاصة مع تباطؤ الإنتاج الصناعي.

وتأتي البيانات بعد قراءات أضعف من المتوقع لنشاط الصناعات التحويلية الصينية التي صدرت في وقت سابق من هذا الشهر، والتي أشارت إلى تباطؤ الانتعاش الاقتصادي في أكبر مستورد للنفط في العالم.

واستمرت المفاوضات بين المشرعين الديمقراطيين والجمهوريين يوم الثلاثاء، لكن كلا الحزبين لم يقدما إشارات تذكر بشأن موعد التوصل إلى اتفاق. ويأتي هذا قبل الموعد النهائي لشهر يونيو لتخلف الولايات المتحدة عن السداد، مما قد يكون له عواقب بعيدة المدى على الاقتصاد العالمي.

ولا تزال أسعار النفط الخام تتداول على انخفاض بنحو ٦٪ لهذا العام، متأثرة بشكل كبير بالمخاوف من أن تدهور الأوضاع الاقتصادية سيعيق انتعاش الطلب. كما أثر ارتفاع الدولار على النفط الخام، حيث تنتظر الأسواق المزيد من الإشارات حول السياسة النقدية من محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي في مايو، المقرر عقده في وقت لاحق من اليوم.

تحسن توافر الطاقة النووية في فرنسا ساعد بدفع أسعار الطاقة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

يبدو هذا الأسبوع أكثر ازدحاماً في أحداث تؤثر في أسعار النفط الخام في العالم، وتقوم أسواق النفط بتقييم التأثير المحتمل بعد اجتماع قادة مجموعة السبع في اليابان وقالوا إنهم سيعززون الإجراءات للحد من تهرب روسيا من سقف أسعار النفط. وأكد قادة مجموعة السبع التزامهم تجاه أوكرانيا، لكنهم سلطوا الضوء أيضًا على الحاجة إلى تجنب «الآثار غير المباشرة» والحفاظ على إمدادات الطاقة العالمية.

ومن المجالات التي يجب مراقبتها صادرات المصافي الهندية إلى أوروبا، بعد أن دعا منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، إلى شن حملة على واردات الوقود المصنوعة باستخدام الخام الروسي.

في غضون ذلك، سيزور مسؤولون روس بمن فيهم نائب رئيس الوزراء ألكسندر نوفاك شنغهاي لحضور منتدى أعمال روسي صيني هذا الأسبوع. وفي دبي، بدأ مؤتمر الشرق الأوسط للبترول والغاز، الذي تستضيفه ستاندرد آند بي جلوبال. وفي مجال الغاز الأوروبي، من المتوقع إعادة تشغيل مصنع هامرفست للغاز الطبيعي المسال النرويجي يوم السبت. وأدت مشكلة فنية إلى إغلاق منشأة التصدير في 4 مايو واستغرقت الإصلاحات وقتًا أطول مما كان متوقعًا في الأصل. وكانت المنشأة التي تبلغ تكلفتها 4.3 ملايين طن متري في السنة، وهي مصدر رئيس للغاز في أوروبا، متوقفة عن العمل لمدة عامين تقريبًا بعد اندلاع حريق في سبتمبر 2020. بينما سيتدفق المشاركون في سوق الطاقة والغاز إلى المعرض التجاري العالمي الإلكتروني السنوي في إيسن بألمانيا، حيث يخرج القطاع من ثلاث سنوات من الأزمة. وسينصب التركيز على التحول إلى أجندة معجلة لإزالة الكربون، وكيفية تحقيق أهداف طموحة. وفي حين أن تحسن توافر الطاقة النووية في فرنسا ساعد في دفع أسعار الطاقة إلى ما يقرب من أدنى مستوياتها في عامين، فمن المقرر أن تتوقف أربع مفاعلات في نهاية الأسبوع المقبل بسبب انقطاع التزود بالوقود الذي تأخر بسبب إضرابات العمال في أبريل.

في وقت، يبدو ان أسعار النفط معرضة للخطر في المعركة القادمة لأوكرانيا والتي لم تُخفِ خططها لشن هجوم مضاد واسع النطاق ضد روسيا هذا الصيف. وتبدو المعركة المتوقعة وكأنها لحظة حرجة لاتجاه الحرب. ومن المحتمل أيضًا أن تكون نتائجه محورية لاتجاه أسواق النفط والغاز في عام 2023. وعادت الأسعار إلى وضعها الطبيعي منذ أن أضاءت صدمة زحف القوات الروسية على كييف العام الماضي، أسواق النفط والغاز الطبيعي. وتم تقييم خام برنت بتاريخ 9 مارس 2022 من قبل بلاتس، عند 129.515 دولارًا للبرميل وبعد يوم من توقيع الرئيس الأميركي جو بايدن على أمر تنفيذي يحظر واردات النفط والغاز والفحم الروسي. وتم آخر تقييم للمعيار عند 75.31 دولارا للبرميل في 12 مايو. وبعد بضعة أشهر، وصلت أسعار الغاز الطبيعي الهولندي، وهي المعيار الأوروبي، قبل شهر إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 319.98 يورو / ميجاوات ساعة في أواخر أغسطس 2022. وبعد أن أوقفت روسيا تدفق الغاز عبر خط أنابيب نورد ستريم 1 والذي تضرر وتوءمه نورد ستريم 2 في وقت لاحق بسبب عدة انفجارات مشبوهة تحت البحر، عادت أسعار الغاز الأوروبية الآن إلى 35 يورو / ميغاواط ساعة ومستويات التخزين عند 62 ٪ من السعة. وعلى الرغم من فرض عقوبات على السلع الأساسية الروسية وسقوف الأسعار المصممة لتقييد قدرة الكرملين على شن حرب مع الحفاظ على تدفق النفط والغاز، عادت الأسواق إلى ما يشبه الحياة الطبيعية. جاء ذلك بعد أكبر اضطراب في تدفقات الطاقة العالمية شوهد منذ الحرب العالمية الثانية. لكن كل شيء يمكن أن يتغير بشأن نتيجة المعركة المقبلة.

وكتب كارلوس باسكوال، نائب الرئيس الأول ورئيس الشؤون الجيوسياسية والشؤون الدولية في ستاندرد آند بورز جلوبال كومموليوميتي إنسايتس، والسفير الأميركي السابق لدى أوكرانيا، في تحليل حديث للوضع، عن تدفق خام الأورال الروسي متوسط الكبريت -الذي كان يومًا ما أساسيًا لمصافي التكرير الأوروبية- إلى آسيا، حيث يسعد العملاء في الهند والصين بالشراء بخصم كبير. وبلغ متوسط صادرات الخام الروسية المنقولة بحراً 3.76 ملايين برميل في اليوم في أبريل، وهو أعلى مستوى منذ أبريل 2022 و22 ٪ فوق متوسط مستويات ما قبل الحرب البالغ 3.1 ملايين برميل في اليوم، وفقًا لبيانات ستاندرد آند بورز العالمية للسلع عبر البحار.

وفي جانب المخاطر العالية، فأن الهزيمة في ساحة المعركة هذا الصيف قد تشكل أزمة وجودية للرئيس الروسي فلاديمير بوتين وحكومته، التي فشلت في تسليح الطاقة على الرغم من تعطيل التدفقات ورعاية تحالف أوثق مع أوبك، ورفضت مجموعة منتجي النفط التي تتخذ من فيينا مقراً لها، مراراً وتكراراً الانتقادات الموجهة من الولايات المتحدة لخفض الإنتاج، كما أن علاقاتها الوثيقة مع الكرملين التي أقيمت في وقت كانت فيه المؤسسات الحكومية الدولية الأخرى تنأى بنفسها عن النظام.

لقد أمضت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو الأشهر الستة الماضية في تسليح أوكرانيا حتى الثمالة بمعدات متطورة من الدبابات إلى صواريخ كروز وتدريب جيشها. لكن أوكرانيا لا تزال تريد المزيد من الأسلحة. وقال الرئيس فولوديمير زيلينسكي إن الهجوم قد يتأخر حتى وصول المزيد من المعدات. في غضون ذلك، توغل الجيش الروسي وقد تم بناء مواقع دفاعية على طول جبهة طولها 900 ميل، في حين أن الجيش الروسي غارق في معركة دامية للسيطرة على مفترق الطرق الاستراتيجي في باخموت.

ويجب أن تركز أنظار العالم وخاصة تجار النفط على الصراع المقبل. ويمكن أن يتزامن الهجوم المضاد الأوكراني أيضًا مع اجتماع أوبك القادم لإعداد الإنتاج، والمقرر عقده في عطلة نهاية الأسبوع في 4 يونيو. وستتم مراقبة اللقاء عن كثب من قبل دول التحالف المكون من 23 عضوًا.

ويبدو أن الحملة ستتزامن أيضًا مع تشديد متوقع في أسواق النفط، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ويرى محللو ستاندرد آند بي جلوبال أن أساسيات السوق تتقلص من يونيو حتى سبتمبر، مع ذروة الاستهلاك الموسمي وانخفاض حاد في مستويات مخزون النفط. ومن المتوقع أن يقترب سعر خام برنت المؤرخ من 90 دولارًا للبرميل في الربع الثالث، اعتمادًا على مستويات سحب المخزون في مايو.

وستراقب بكين ودلهي أيضًا عن كثب التطورات في ساحة المعركة. وتفوقت روسيا الآن على المملكة العربية السعودية كأكبر مورد للخام للصين. ويمثل النفط الروسي ما يقرب من 40 ٪ من واردات الخام الهندية، وهو قريب من الحد الأقصى المقدر بـ 40-45 ٪ الذي يمكن لمصافي التكرير معالجته من الناحية الفنية نظرًا لجودة الخام. ويستفيد كلا البلدين من سقف الأسعار المفروض على الخام الروسي.

وبلغ سعر خط الساحل الغربي للهند من خام الأورال الروسي في منطقة بلاتس 62.67 دولارًا أميركيًا في 12 مايو، وهو خصم 12.64 دولارًا أميركيًا للبرميل مقارنةً بتاريخ برنت. وتقلصت الفروق بشكل ملحوظ منذ منتصف شهر يناير عندما تم إطلاق التقييم التفاضلي -الذي يرصد التدفقات الجديدة من النفط الخام الروسي إلى الهند- لأول مرة. وقد تسعى الهند والصين، اللتان تعملان بشغف على تعزيز العلاقات مع المنتجين الرئيسين في الشرق الأوسط، إلى إعادة تقييم علاقات الطاقة مع الحكومة الروسية الحالية إذا واجهت هزيمة عسكرية كارثية ومهينة سياسياً في أوكرانيا هذا الصيف.

ولا يمكن أن تكون المخاطر على أسواق النفط والغاز أعلى. ويمكن أن يؤدي اختراق حاسم لجيش كييف المسلح إلى الغرب إلى تغيير مسار الجغرافيا السياسية الدولية وتدفقات الطاقة.

مخاوف نقص الإمدادات تحفز صعود النفط مع تراجع المخزونات الأمريكية

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

استمرت المخاوف من نقص الإمدادات النفطية في تحفيز صعود أسعار النفط، خاصة مع تراجع مخزونات الأمريكية، إذ حققت التعاملات منذ بداية الأسبوع وتيرة متتالية من المكاسب رغم القوة الواسعة للدولار.

ويقول لـ «الاقتصادية» محللون نفطيون، إن استمرار تأثر السوق بتداعيات حرائق الغابات الأخيرة التي اجتاحت كندا خلال الأسبوع الماضي التي تعد أسوأ بداية لموسم حرائق على الإطلاق، يدعم المخاوف المتعلقة بالإنتاج والعرض من كندا على المدى القصير، ما يوفر مزيدا من الدعم لأسعار خامي غرب تكساس الوسيط وبرنت.

وفي هذا الاطار، يرى مارتن جراف مدير شركة إنرجي شتايرمارك النمساوية للطاقة، أن فكرة إضافة خفض جديد لإنتاج النفط الخام من جانب تحالف «أوبك+» قد تكون مرجحة بشكل كبير في المرحلة الراهنة في ضوء استمرار عدد من العوامل الكابحة لمكاسب النفط، وفي مقدمتها فشل المفاوضات الجارية بشأن سقف الديون الأمريكية حتى الآن في التوصل إلى أي شكل من أشكال الاتفاق مع اقتراب الموعد النهائي في أول يونيو المقبل.

وأضاف أنه حتى الآن ومنذ بداية الأسبوع نجد أن مكاسب النفط الخام مستمرة، ويعود ذلك إلى تقديرات لسحب كبير للمخزونات الأمريكية، ما قد يرسل مخزونات البنزين الأمريكية إلى أدنى مستوى منذ 2014، لافتا إلى أن الدولار الأمريكي هو المستفيد الأكبر حتى الآن، وكلما طال أمد هذا الأمر هناك احتمالية نمو أقوى للدولار، ما قد يعوق ارتفاع أسعار النفط. ويقول سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف، إن عدم اليقين يسيطر على السوق النفطية، حيث لا تزال الولايات المتحدة عالقة بشأن المفاوضات بخصوص رفع سقف الديون، وهو الأمر الذي أثر سلبا، وعلى نحو كبير، في معنويات السوق في الأسابيع الأخيرة.

وأشار إلى أهمية وتأثير التحذيرات الموجهة للتجار من بيع عقود النفط الآجلة على المكشوف وذلك قبل أقل من أسبوعين من اجتماع لجنة «أوبك+» الوزارية المشتركة لمراجعة سياسة الإنتاج في الرابع من يونيو المقبل التي يتابعها السوق بشدة ويترقب إجراء تعديلات جديدة في مستويات الإنتاج تضيف إلى الخفض القياسي المطبق حاليا بمشاركة 23 منتجا في «أوبك» وخارجها.

من ناحيته، قال جوران جيراس مساعد مدير بنك «زد أيه إف» في كرواتيا إن «أوبك+» كما عودتنا ستدرس وضع السوق في الاجتماع الوزاري المقبل وستبحث أفضل القرارات المناسبة كسياسة إنتاجية في ظل الظروف الراهنة المليئة بمخاوف الركود والتباطؤ وفي ظل تقديرات متضاربة لوضع الطلب العالمي على النفط الخام، خاصة في الصين. وأوضح أن بنك «ستاندرد تشارترد» يرى أن هناك احتمالا كبيرا بأن تعلن «أوبك+» جولة جديدة من تخفيضات الإنتاج عندما تجتمع في الرابع من يونيو المقبل، كما يقدر البنك أن تخفيضات «أوبك+» ستقضي في النهاية على الفائض الذي تراكم في أسواق النفط العالمية في بداية العام.

بدورها، تقول ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام، إن جهودا حثيثة تبذل من «أوبك+» لضبط سوق النفط الخام، مشيرة إلى أن السعودية جددت تصميمها على عدم إعطاء المضاربين مطلق الحرية وهو ما قد يعني للمعنيين بالسوق النفطية، أن هناك احتمالا كبيرا أن تعلن «أوبك+» جولة جديدة من تخفيضات الإنتاج في الاجتماع الوزاري مطلع الشهر المقبل. ونوهت إلى أنه لا تزال أسواق النفط الفعلية في حالة جيدة نسبيا حيث أدى الطلب القوي على الوقود إلى زيادة الأسعار مع توافر نظرة إيجابية للطلب عموما، حيث إن أكبر التنقيحات الصعودية جاءت من الهيئات التي رجحت الهبوط وتبنت رؤى سلبية في السابق مثل إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، بينما الهيئات الأكثر تفاؤلا بما في ذلك وكالة الطاقة الدولية و«أوبك» لم تغير تقديراتها بشكل كبير. من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، ارتفعت أسعار النفط الخام بأكثر من 1 في المائة، خلال تعاملات أمس، لتواصل حصد المكاسب للجلسة الثالثة على التوالي بعد أن أظهرت بيانات تراجع مخزونات النفط والوقود الأمريكية. وصعدت العقود الآجلة لخام برنت 88 سنتا أو 1.2 في المائة إلى 77.72 دولار للبرميل بحلول الساعة 08:37 بتوقيت جرينتش، فيما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 98 سنتا أو 1.3 في المائة إلى 73.89 دولار للبرميل.

ونقلت مصادر من السوق عن معهد البترول الأمريكي أن مخزونات الخام تراجعت بنحو 6.8 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 19 مايو، وهبطت مخزونات البنزين بنحو 6.4 مليون برميل.

وإذا تأكد هذا في بيانات تصدرها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أمس، فإن ذلك سيعني أن مخزونات البنزين في الولايات المتحدة انخفضت للأسبوع الثالث على التوالي إلى أدنى مستوياتها في هذه الفترة من العام منذ 2014. من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 75.96 دولار للبرميل، الثلاثاء، مقابل 75.24 دولار للبرميل في اليوم السابق. وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، أمس، إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما إنتاج الدول الأعضاء حقق أول ارتفاع عقب انخفاضات سابقة وإن السلة كسبت أقل من دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 75.22 دولار للبرميل.

«نيوم للهيدروجين الأخضر» تستثمر 8.4 مليارات دولار بأكبر مصنع هيدروجين في العالم

الرياض

أعلنت شركة نيوم للهيدروجين الأخضر أمس عن إتمام مرحلة الإغلاق المالي لمشروع إنشاء أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم باستثمار إجمالي قدره 8.4 مليار دولار أميركي، وذلك بعد توقيعها مستندات مالية مع 23 مصرفا وشركة استثمار محلية وإقليمية ودولية، ويجري بناء المصنع في مدينة «أوكساجون» ضمن منطقة «نيوم «في المملكة العربية السعودية وقد أبرمت الشركة كذلك اتفاقية تنفيذ أعمال الهندسة والمشتريات والبناء مع شركة «إير برودكتس»، بصفتها شركة المقاولات المسؤولة عن تنفيذ هذه الأعمال وضمان تكامل الأنظمة على مستوى المصنع بشكل عام، كما أعلنت شركة نيوم للهيدروجين الأخضر كذلك عن اعتماد شركة «إس آند بي جلوبال» للتصنيفات الائتمانية، باعتبارها طرفا ثانيا مستقلا يقدم رأيا موضوعياً لهيكلية التمويل بدون حق الرجوع، تأكيداً على التزام هذا المشروع بشروط القروض الخضراء، علما أ ن هذا التمويل هو الأكبر من نوعه في إطار التمويل الأخضر، وقامت شركة «إير برودكتس» بدورها بمنح عقود رئيسية لعدد من الشركاء في مجالي التكنولوجيا والبناء. إضافة إلى ذلك، أبرمت شركة نيوم للهيدروجين الأخضر اتفاقية حصرية لمدة 30 عام ا مع شركة «إير برودكتس»، التي ستقوم بشراء كامل الأمونيا الخضراء التي سينتجها المصنع، وذلك في خطوة تهدف إلى اغتنام الفرص الاقتصادية المرتبطة بالطاقة المتجددة ضمن مختلف مراحل سلسلة القيمة. وسينتج مصنع الهيدروجين الضخم التابع لشركة نيوم للهيدروجين الأخضر، والذي هو عبارة عن شراكة متكافئة لتنفيذ مشروع مشترك بين «أكوا باور» و«إير برودكتس» و«نيوم «، ما يصل إلى 4 جيجاواط من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي ستُستخدم بدورها لإنتاج ما يصل إلى 600 طن متري يوميا من الهيدروجين الخالي من الكربون مع نهاية عام 2026، ذلك على شكل أمونيا خضراء كحل فعال من حيث التكلفة لقطاعي النقل والصناعة على المستوى العالمي.

وفي الشأن، قال المهندس نظمي النصر، رئيس مجلس إدارة شركة نيوم للهيدروجين الأخضر، الرئيس التنفيذي لنيوم: يُظهر هذا الدعم المالي الكبير الذي تقدمه شركات الاستثمار الإمكانات الهائلة الكامنة في مشروعنا الهادف إلى إنتاج الهيدروجين الأخضر، ويعد هذا المشروع الأول من نوعه في العالم لإنتاج الهيدروجين على نطاق واسع، في خطوة رائدة نحو قيادة المساعي العالمية الرامية إلى التحول نحو الهيدروجين كمصدر للطاقة المتجددة. ومع الإعلان عن بلوغنا مرحلة الإغلاق المال ي لهذا المشروع، سوف تتسارع بشكل ملحوظ وتيرة الأعمال التي يجري تنفيذها على الأرض لترجمة طموحنا إلى واقع ملموس». وأضاف: « يستفيد مشروع شركة نيوم للهيدروجين الأخضر من الموارد الطبيعية الوفيرة التي تزخر بها «نيوم»، لدعم الجهود العالمية الرامية إلى إنتاج واستخدام الهيدروجين الأخضر على نطاق واسع، بما يسهم بالتالي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ضمن رؤية السعودية 2030. من جانبه، قال ديفيد إدموندسون، الرئيس التنفيذي لشركة نيوم للهيدروجين الأخضر: يسرني أن أعلن عن نجاح شركة نيوم للهيدروجين الأخضر، بالتعاون مع شركائها الثلاثة «أكوا باور « و»إير برودكتس « و»نيوم «، في تحقيق إنجاز إضافي على مستوى مشروعنا، وذلك بعد بلوغنا مرحلة الإغلاق المالي لأكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم مع 23 مصرفا وشركة استثمارية. ويعد هذا إنجازاً بارزاً في مسيرتنا الطموحة للتوجه نحو تبني الهيدروجين الأخضر على نطاق واسع كحل نظيف لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة حول العالم. وقد أتاح لنا ذلك إبرام اتفاقيات تنفيذ أعمال الهندسة والمشتريات والبناء مع شركة «إير برودكتس» بقيمة 6.7 مليار دولار أميركي. وإننا نعمل اليوم بوتيرة متسارعة لإنشاء أكبر مصنع في العالم لإنتاج الهيدروجين الأخضر على نطاق واسع، علما أنه من المقرر البدء بعمليات الإنتاج في نهاية عام 2026 «، وأضاف: «يسعدنا أن نحصل على مثل هذا الدعم الملحوظ والالتزام الكبير من المساهمين في الشركة وجهات الاستثمار، للنجاح في تمويل مشروعنا على هذا النطاق. ونتطلع قدما إلى قيادة المساعي العالمية الرامية إلى التحول نحو مستقبل خال. من الكربون، وعلق سيفي قاسمي، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة «إير برودكتس: «نفخر بإسهامنا في رسم مستقبل قطاع الطاقة عبر تنفيذ مشاريع ريادية مثل هذا المشروع، لتوفير الهيدروجين النظيف على مستوى العالم بطرق مستدامة، وسوف تكون شركة «إير برودكتس» الجهة الحصرية التي ستقوم بشراء إجمالي كمية الهيدروجين الأخضر المنتجة على شكل أمونيا خضراء في مصنع شركة نيوم للهيدروجين الأخضر، لاستخدامه ضمن قطاعي النقل والصناعة حول العالم»، موضحا: أن إنتاج الأمونيا الخضراء وتصديرها يسهمان في إزالة الكربون من قطاعي النقل الثقيل والصناعة حيث ترتفع انبعاثات الكربون بشكل ملحوظ، بما يساعد بدوره على تفادي ما يقارب خمسة ملايين طن متري من ثاني أكسيد الكربون سنويا على مستوى العالم.

وأضاف: «بصفتنا شركة المقاولات الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ أعمال الهندسة والمشتريات والبناء وتكامل الأنظمة على مستوى المصنع، نفخر بالتقدم الكبير الذي أحرزناه على صعيد أعمال الهندسة والعقود الرئيسية من الباطن التي نجحنا في إبرامها لتنفيذ هذا المشروع. وفي ظل جاهزية الموقع للعمل، فإننا نمضي قدما في أعمال التشييد وأصبح فريق المشروع المشترك على كامل استعداده للبدء بالتنفيذ الفعلي، لتزويد العالم بطاقة خضراء في نهاية العام 2026». وعلق محمد أبونيان، رئيس مجلس إدارة شركة «أكوا باور»، قائلاً: «بصفتنا شركة وطنية سعودية رائدة في مجال تحول الطاقة، نفخر بمساهمتنا في أكوا باور بدعم وتسهيل الوصول إلى مرحلة الإغلاق المالي لهذا المشروع النوعي والمميز للهيدروجين الأخضر، والذي يعكس التزام أكوا باور وشركائها المتواصل تجاه تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، خصوصا مع ما حققناه من خبرة نوعية وسجل حافل بالإنجازات في مجال الاستفادة من الحلول المبتكرة والتقنيات المتقدمة لتوفير حلول مستدامة للطاقة النظيفة وبتكلفة منخفضة»، وأضاف: «إننا نمضي بثبات انطلاقا من خبرتنا التي حققناها في العديد من المشاريع النوعية والمبتكرة في مجال الطاقة المتجددة حول العالم بالتعاون مع نخبة من شركاء الابتكار، حيث حققنا خطوات فاعلة ونوعية في عملنا نحو تطوير واحدة من أكبر المحطات لصالح شركة نيوم للهيدروجين الأخضر، والتي تستهدف دمج ما يصل إلى 4 جيجاواط من الطاقة المتجددة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتزويد الأسواق العالمية بالهيدروجين الأخضر على نطاق واسع، وهو إنجاز يعد خطوةً مهمة نحو تحقيق أهدافنا المشتركة لتسريع مسيرة التحول نحو الطاقة النظيفة ودعم أهداف المملكة في إزالة الكربون»، تجدر الإشارة إلى أن شركة نيوم للهيدروجين الأخضر قد نجحت في إبرام اتفاقيات تمويل مع مجموعة متنوعة من المصارف وشركات الاستثمار المحلية والإقليمية والدولية، وذلك إلى جانب شريحة تمويل من شركة «يولر هيرمس، علما أنه بادر ما لا يق ل عن 23 جهة تمويل إلى الاستثمار في هذا المشروع القائم في مدينة «أوكساجون» ضمن منطقة «نيوم» في المملكة.

روسيا تدرس الحد من صادرات البنزين والديزل وفقا لتطور سوقها المحلية

الاقتصادية

قال نيكولاي شولجينوف وزير الطاقة الروسي، في المنتدى الاقتصادي الأوراسي، إن وزارة الطاقة استعدت لاقتراح الحد من صادرات البنزين ووقود الديزل، وفقا لتطور وضع سوق الوقود المحلية.

ونقلت وكالة إنترفاكس عن الوزير، القول «في البداية نحن لم نذكر كلمة « حظر نحن نتحدث عن القيود، وزارة الطاقة تعطي توصيات لشركاتنا بشأن زيادة الإمدادات والحد من الصادرات، ولكن ليس فرض حظر».

وأضاف «أسعار التجزئة مستقرة حاليا، ونحن نرى إجمالي هامش محطات الغاز ما زال مرتفعا بصورة مستدامة، لذلك لا نتوقع أن ينعكس ذلك في قطاع التجزئة بصورة كبيرة».

وكانت الخدمة الصحفية للكرملين قد أعلنت صباح أمس، أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سيشارك في جلسة مشتركة للمنتدى الاقتصادي الأوراسي، وسيكون الموضوع المركزي للفعالية هو «الاندماج الأوراسي في عالم متعدد الأقطاب، وفقا لما ذكرته وكالة سبوتنيك الروسية».

يتزامن المنتدى الاقتصادي الأوراسي مع اجتماع المجلس الأوراسي الاقتصادي الأعلى الذي سيحضره زعماء دول أعضاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والدول المراقبة.

وسيشارك بوتين في المنتدى اليوم، وستتم مناقشة تنفيذ مشاريع مختلفة وقضايا النشاط الدولي للاتحاد وتوسيع الروابط التجارية والاقتصادية. كما سيجري بوتين سلسلة من اللقاءات الفردية مع قادة الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والدول المدعوة لحضور القمة. ويضم الاتحاد الاقتصادي الأوراسي روسيا وبيلاروس وقيرغيزستان وكازاخستان وأرمينيا.

ولا تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تؤثر تحركات مجموعة السبع لمواجهة الالتفاف على قيود الأسعار المفروضة على الطاقة الروسية في وضع إمدادات النفط الخام والمنتجات النفطية.

أسعار الغاز الأوروبي عند أدنى مستوى منذ عامين .. توقعات الطلب قاتمة

الاقتصادية

تراجعت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا إلى أدنى مستوى لها منذ ما يقرب من عامين، حيث لا تزال توقعات الطلب على الغاز الطبيعي في المنطقة قاتمة.

وتراجعت أسعار العقود الآجلة للغاز الطبيعي في أوروبا بنسبة 2.1 في المائة بعد مكاسب سابقة خلال تعاملات أمس، وفقا لـ»الألمانية». وتم تداول العقود الآجلة للغاز الهولندي، الذي يعد المرجع الأوروبي، عند 28.78 يورو لكل ميجا واط/ساعة منخفضا بنسبة 1.3 في المائة في أمستردام أمس.

وأثر ضعف الطلب الصناعي وزيادة مخزونات الغاز في منشآت تخزين الغاز بشكل أكبر من المعتاد على الأسعار لعدة أسابيع متتالية.

وتتجه أوروبا نحو الأشهر الأكثر دفئا في العام، حيث تمتلئ منشآت تخزين الغاز بنحو 66 في المائة من المخزونات، وهو أعلى بكثير من المتوسط التاريخي.

لكن مع استمرار تعافي النشاط الاقتصادي بشكل ملموس على الرغم من انخفاض أسعار الغاز، هناك بعض المخاوف من أن العرض في السوق قد يفوق الطلب في الأشهر المقبلة، مما قد يؤدي إلى فرض قيود على الإنتاج.

ولا يزال المتداولون يترقبون إمكانية زيادة استخدام الغاز في الأسابيع المقبلة إذا أصبح الطقس أكثر سخونة. وقد يعني ذلك ارتفاع استهلاك الوقود لتشغيل تكييف الهواء.

إلى ذلك، أعلنت الرئاسة التنفيذية لمجموعة يونيبر الألمانية للطاقة اعتزامها إعادة تخصيص المجموعة بأسرع ما يمكن، وذلك بعد أن تم تأميمها في إطار أزمة الغاز.

وخلال الجمعية العمومية للمجموعة، قالت المديرة المالية يوتا دونجيس أمس «هدفنا هو إعادة يونيبر كشركة مستقلة مرة أخرى إلى القطاع الخاص» مشيرة إلى أن هذا الهدف يعد واحدا من «المبادئ التوجيهية الأساسية في المراجعة الحالية لاستراتيجيتنا المستقبلية».

ونوهت دونجيس إلى التزام الحكومة الاتحادية الألمانية حيال الاتحاد الأوروبي بطرح طريقة بحلول نهاية 2023 لتخفيض حصتها في «يونيبر» إلى 25 في المائة، وقالت، «سنقدم تصوراتنا بهذا الخصوص خلال الشهور المقبلة».

أسعار النفط تقفز عقب «تحذير من المضاربات»

الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط يوم الأربعاء بعد أن أظهرت بيانات تراجع مخزونات النفط والوقود الأميركية، إلى جانب تزايد التكهنات بتخفيضات جديدة لإنتاج تحالف أوبك بلس بعد تحذير وجهه وزير الطاقة السعودي للمضاربين. وصعدت العقود الآجلة لخام برنت 1.42 دولار أو 1.85 بالمائة إلى 78.26 دولار للبرميل بحلول الساعة 14:19 بتوقيت غرينتش، فيما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.46 دولار أو 2.00 بالمائة إلى 74.37 دولار للبرميل. وقال وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان إن البائعين على المكشوف، ممن يراهنون على أن الأسعار ستنخفض، سيبقون «متألمين» ودعاهم إلى «الحذر».

وأشار بعض المستثمرين إلى أن تحالف أوبك بلس قد يبحث المزيد من تخفيضات الإنتاج خلال اجتماع مقرر في الرابع من يونيو (حزيران) المقبل. وقال كريغ إرلام المحلل لدى «أواندا» إن «أسعار النفط ترتفع... مدفوعة بالتحذير السعودي الأخير للبائعين على المكشوف».

كما جاء ارتفاع أسعار النفط مدفوعا ببيانات أظهرت انخفاضا حادا في مخزونات النفط الخام والوقود الأميركية. ونقلت مصادر من السوق عن معهد البترول الأميركي أن مخزونات الخام تراجعت بنحو 6.8 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 19 مايو (أيار)، وهبطت مخزونات البنزين بنحو 6.4 مليون برميل. وإذا تأكد هذا في بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية، فإن ذلك سيعني أن مخزونات البنزين في الولايات المتحدة انخفضت للأسبوع الثالث على التوالي إلى أدنى مستوياتها في هذه الفترة من العام منذ 2014.

السعودية تمضي نحو تفعيل السوق العربية المشتركة للكهرباء

الرياض: محمد المطيري

الشرق الأوسط

جاءت موافقة مجلس الوزراء السعودي برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز على التوقيع على مشروع الاتفاقية العامة لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء خطوة نحو تفعيل المشروع والذي يقترب من التشغيل، وذلك بعد الانتهاء من أغلب تفاصيله الفنية حسب ما أعلن مؤخراً.

وتأتي موافقة مجلس الوزراء السعودي في وقت تتطلع الدول العربية لتنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة للكهرباء، والذي سيحقق تكامل الطاقة على مستوى الدول العربية ويزيل العوائق والتحديات التي تحول دون تكامل سوق الكهرباء والوصول لسوق تجارة للكهرباء، بالإضافة إلى تحقيق العديد من الفوائد الفنية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية والقانونية.

مشروع السوق العربية المشتركة للكهرباء

بحسب المعلومات الصادرة في وقت سابق فإن مشروع السوق العربية المشتركة سيساهم في تحسين اعتمادية نظم الطاقة الكهربائية اقتصاديا، وتعزيز كفاءة التشغيل، وتخفيض نسب الاحتياطي الثابت والدوار لمواجهة الطوارئ في الشبكات الكهربائية لكل نظام على حدة، وزيادة الاستقرار الديناميكي للشبكة الكهربائية، وخفض تكلفة توليد وحدة الطاقة الكهربائية، للوفر المباشر في الاستثمارات الرأسمالية الناتج عن تأجيل إنشاء محطات إنتاج جديدة.

في الوقت الذي ستحقق الاتفاقية أيضا عائدات مالية للدول التي تمر بها خطوط الربط الكهربائي - دول العبور - وتوفير أسس تبادل وتجارة الطاقة الكهربائية بما يخدم النواحي الاقتصادية، واستخدام كافة مصادر الطاقة المتاحة وخاصة الاستفادة من الطاقات المتجددة، وتقليل الانبعاثات باستخدام الإنتاج الأكثر كفاءة، وتبادل الخبرات الفنية والمالية والقانونية بين الدول.

بالإضافة إلى العمل على توافق القواعد التنظيمية لشبكات الدول المرتبطة، وتدعيم الأمن بين الدول والاستقرار السياسي، وخلق أجواء التعاون والحوار ووجود مصالح اقتصادية مشتركة وخلق فرص عمل جديدة أثناء فترة الإنشاءات والتشغيل.

كفاءة فوائض الكهرباء

من جهته قال لـ«الشرق الأوسط» أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك فيصل الدكتور محمد بن دليم القحطاني، إن المشروع سيسهم في رفع كفاءة الإنفاق لفوائض الكهرباء والاستفادة منها اقتصاديا، مع تعجيل الحركة التنموية في الدول العربية التي تعاني نقصاً في الكهرباء ودفعها نحو الاستفادة من تلك الفوائض في تنمية بلدانها، مضيفاً أنه سيعمل على تفعيل الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية والتبادل التجاري البيني وتبادل المنافع بينها، وكذلك تعزيز التجارة الحرة الكبرى والربط التجاري بين الأسواق العربية.

وأشار الدكتور القحطاني إلى أن بعض الدول العربية التي تعاني بشكل كبير وشديد من انقطاع الكهرباء سيساعدها المشروع في الاستفادة من فوائض الكهرباء في الدول الأخرى، مما سيلبي من حاجتها إلى الكهرباء ومساعدتها في الاستمرار في التنمية، وكذلك سيقدم لها هذه الكهرباء على شكل قروض ميسرة، يتم سداد مقابلها متى ما توفرت لديها العوائد المالية. وزاد أنه في نفس الوقت سيحقق عوائد اقتصادية للدول الأخرى صاحبة الفوائض الكهربائية، مما سينتج من ذلك سوقا عربية مشتركة تستفيد منها كافة الأطراف ويحقق المشروع مفهوم التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، بالإضافة إلى مواكبة الطلب المتزايد على الطاقة والتوسع في سوق الكهرباء ودخول السيارات الكهربائية لكافة الأسواق.

دور السعودية

وأبان الدكتور القحطاني أن السعودية لما تمتلك من دور محوري اقتصادي ومركزي في الشرق الأوسط، ولوقوعها في قلب العالم العربي، ستكون من أهم الدول في ربط الفوائض الكهربائية بين دول الخليج الغنية بالفوائض وباقي الدول العربية، وستلعب مساحة السعودية الشاسعة دورا مهما ومحوريا في هذا المشروع، لافتاً إلى أن هذا المشروع وغيره من المشاريع التي تعلنها الحكومة السعودية باستمرار تؤكد مضي المملكة وفق رؤية 2030 الطموحة نحو تعزيز دورها ومكانتها الاقتصادية محلياً وإقليمياً ودولياً.

اتفاقية سوق الكهرباء العربية المشتركة

هي وثيقة لتفصيل أطرافها للالتزامات المحددة في مذكرة التفاهم والاتفاقية العامة، حيث تغطي الجوانب التجارية للسوق العربية المشتركة للكهرباء، وتتضمن كذلك قواعد السوق (أو القانون التجاري)، وتتناول هذه الاتفاقية تحديد التزام الأطراف، ووصف السوق والوضع القانوني والأدوار والمسؤوليات الخاصة بمؤسسات أو لجان السوق وتحديد أدوار ومسؤوليات المتعاملين فيها، وتحديد الخدمات المقرر الاتجار فيها وإجراءات ذلك ومقابل خدمات النقل وحساب كميات الكهرباء والمحاسبة والتسوية وضمانات السداد، ويوقع على هذه الاتفاقية مالك الأصول - المرافق - مشغلو نظم النقل، كيانات المشتري الواحد.

الاستهلاك

بحسب الدراسات الأخيرة فإن معدلات نمو استخدام الطاقة الكهربائية في الدول العربية تختلف وفق طبيعة الاستخدام ومستوى إتاحة مصادر الطاقة بكل دولة، وتشير الإحصاءات إلى زيادة متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء بنحو 36 في المائة في عام 2017 مقارنة بعام 2010، ليصل متوسط نصيب المواطن العربي إلى 3 آلاف كيلووات في الساعة.

وارتفع الطلب على الطاقة الكهربائية عربيا 6.2 في المائة في المتوسط في الفترة ما بين 2000 إلى 2010 ليصل إلى 655.8 تيراوات في الساعة في عام 2010، في حين ارتفع الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة 19.4 في المائة في الفترة ما بين 2010 إلى 2014، ليصل إلى نحو 1166.4 تيراوات في الساعة.

ومن المتوقع أن يرتفع الطلب إلى 1639 تيراوات في الساعة في العام الجاري 2023 وإلى 2029 تيراوات في الساعة حتى عام 2028، وفقاً لإحصاءات الاتحاد العربي للكهرباء.

الإمارات تعتمد 78 مشروعاً ومبادرة بيئية استعداداً لاستضافة «كوب28»

الشرق الأوسط

اعتمدت الإمارات اليوم 78 مشروعاً ومبادرة بيئية تنفذها استعداداً لاستضافة «كوب28»، والتي تتضمن استراتيجيات وطنية لتخفيض الكربون وتنظيم استخدام منتجات الطاقة الشمسية، والسياحة المستدامة وغيرها من المبادرات التي تدعم تنمية إماراتية مستدامة وصديقة للبيئة.

وجاء اعتماد المشاريع والمبادرات خلال جلسة لمجلس الوزراء اليوم برئاسة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، والذي شهد أيضاً إعادة تشكيل مجلس إدارة الإمارات للاستثمار برئاسة الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس الإمارات، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير ديوان الرئاسة.

وقال الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم «ترأست اليوم اجتماعاً لمجلس الوزراء بقصر الوطن بأبوظبي اعتمدنا خلاله إعادة تشكيل مجلس إدارة جهاز الإمارات للاستثمار برئاسة الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، الجهاز يدير استثمارات وتنمية أصول الحكومة الاتحادية ويهدف لرفع دخل ميزانية الاتحاد من خلال هذه الاستثمارات».

وأضاف «واستعرضنا اليوم في المجلس أيضاً نتائج وإنجازات مجلس الإمارات للأمن الغذائي والتي تضمنت مبادرة الابتكار الزراعي للمناخ بالتعاون مع الولايات المتحدة وتأسيس منصة عالمية للابتكار الزراعي بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي وإنشاء وادي تكنولوجيا الغذاء بدبي وغيرها من المشاريع».
وأضاف «واعتمدنا اليوم في مجلس الوزراء أيضاً أجندة الدولة لتنمية الصادرات الخدمية والتي ستركز على التعليم، والسياحة العلاجية، والخدمات المالية التقليدية والإسلامية وخدمات الاقتصاد الإبداعي، وستعمل وزارة الاقتصاد على بناء شراكات دولية وتطوير برامج لدعم صادرات الشركات الإماراتية دولياً في هذه القطاعات، واستعرضنا أيضاً تقرير التجارة الخارجية للدولة في 2022 حيث تجاوزت تجارتنا الخارجية غير النفطية لأول مرة حاجز الـ2.2 تريليون درهم (598.9 مليار دولار)».

وتابع «اعتمدنا اليوم في مجلس الوزراء إطلاق منصة (دارك) والتي تهدف لتوفير حلول بناءة وتسهيلات مصرفية وعروض حصرية للمواطن أثناء بناء مسكنه، والهدف أن يحصل المواطن على نفس التسهيلات التجارية التي تحصل عليها الجهات الحكومية أثناء البناء وذلك بهدف تخفيض التكاليف ورفع الجودة».

مصر: مخاطر التغير المناخي ترتفع على المشروعات الجديدة

الشرق الأوسط

قالت وزيرة البيئة المصرية ياسمين فؤاد إن المخاطر المرحلية الناتجة عن التغير المناخي التي تواجه الشركات «ترتفع على المشروعات الجديدة»، وهو ما يصرف بعض المستثمرين عن الدخول في قطاعات بعينها.

أوضحت ياسمين فؤاد، في تصريحات لـ«الشرق الأوسط»، على هامش الاجتماعات السنوية لبنك التنمية الأفريقي المنعقدة في شرم الشيخ، أنه «بسبب المخاطر الخاصة بالتغير المناخي وفقدان التنوع البيولوجي، ترتفع المخاطر على الشركات والمشروعات الجديدة، لكن دخول القطاع الخاص والبنوك التنموية التي من شأنها تقليل المخاطر على شركات القطاع الخاص، ربما يسهم في الحل ويكون نموذجاً ناجحاً».

وأضافت: «تحرك العالم يسير بشكل بطيء للغاية أمام تسارع التغير المناخي... دائماً التحرك البشري في أزمة التغير المناخي، أي بين الطبيعة والبشر، يكون أبطأ، بالإضافة إلى تصرفات وسلوكيات البشر عادة ما تكون عكس الطبيعة، وليست مع الطبيعة، وهنا الطبيعة ترد بـ100 طريقة، من فيضانات، وجفاف، وأمطار، وسيول، وحرارة مرتفعة تؤثر على بعض المحاصيل الزراعية، وقد ينتج عنها أزمة غذاء عالمية... الطبيعة قادرة على أخذ حقها».

وأشارت الوزيرة، في هذا الصدد، إلى أن العالم يحتاج إلى 300 تريليون دولار لمواجهة التغير المناخي حتى عام 2100، موضحة أن «ما تعهدت بدفعه الدول الصناعية المتقدمة للدول النامية المتضررة من التغير المناخي، والبالغ 100 مليار دولار سنوياً، مبلغ زهيد جداً».

وحذرت من بطء التحرك العالمي تجاه حل أزمة التغير المناخي، قائلة: «العالم يتحرك اليوم بنفس الطريقة التي كان من المفترض أن يتحرك بها من 3 سنوات مضت، أي قبل الفيضانات المنتشرة والسيول التي تجتاح دولاً عدة، والحرارة المرتفعة التي تضرب معظم دول العالم».

وأعطت مثالاً في هذا الصدد، قائلة: «في 2015، العالم كان يرى أن نبقي درجة حرارة الأرض بما لا يزيد على درجتين مئويتين، وهذا في نص اتفاق باريس للمناخ، وفي 2019 عند البدء في كتابة أهداف وخطة أهداف باريس، أي بعد 4 سنوات، وجدنا أن معدل درجتين مئويتين سيكون كارثياً، فاتفقوا على بلوغ هدف جديد عند 1.5 درجة مئوية، مع أن ذلك ليس موجوداً في الاتفاق الأساسي... وهذا يزيد التحديات والمخاوف».

وعن الحلول التي يجب اتباعها للحد من تداعيات التغير المناخي، قالت الوزيرة: «عزيمة حقيقية على مستوى العالم... من القادة السياسيين، وفيما يخص التمويل، فعلى البنوك التنموية والتمويلية أن تموّل القطاع الخاص مع مراعاة الأهداف المناخية، وعلى الدول المتقدمة الالتزام بمكافحة التغير المناخي، لأنه لا مفر، التغير المناخي قضية وجودية... ليس لدينا كوكب آخر».

مراقبون: «أوبك» ستثبّت الإنتاج رغم التحذيرات السعودية للمضاربين

اقتصاد الشرق

يتوقع مراقبو شؤون «أوبك» أن المنظمة وحلفاءها سوف يكفّون عن مزيد من خفض الإنتاج الأسبوع المقبل، حتى بعد أن وجهت المملكة العربية السعودية تحذيراً لبائعي النفط على المكشوف.

رجّح 17 من بين 23 متداولاً ضمن استطلاع أجرته «بلومبرغ نيوز»، أن تختار السعودية وشركاؤها الإبقاء على مستويات الإنتاج دون تغيير في اجتماعهم المقرر انعقاده في فيينا يومي 3-4 يونيو المقبل. وقالوا إن قيود العرض المُطبّقة بالفعل لا بد أنها كافية لتشديد الأسواق العالمية وزيادة الأسعار.

كان وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان قد أشار إلى أن التكتل النفطي على استعداد لدراسة مسألة اتخاذ مزيد من الإجراءات متحدياً المضاربين هذا الأسبوع، وقال خلال مؤتمر في قطر إنه ينبغي على المراهنين على هبوط أسعار النفط «الحذر».

أدت التخفيضات المفاجئة التي كشف عنها أعضاء «أوبك+» الشهر الماضي إلى تشتيت عمليات بيع النفط على المكشوف في البداية، ودفعت الأسعار إلى الارتفاع، لكن السوق تراجعت منذ ذلك الحين وسط مخاوف بشأن الاقتصاد العالمي، وتحول مديرو الأموال إلى الاتجاه السلبي مرة أخرى. مراكز الصناديق في عدد كبير من العقود هي الأكثر هبوطاً منذ أكثر من عقد. على الرغم من ذلك، يتوقع المراقبون على نطاق واسع أن يختار تحالف «أوبك+» الذي يضم 23 دولة الحفاظ على استقرار الإنتاج لأن انتعاش الطلب في الصين، جنباً إلى جنب مع القيود الحالية للتحالف، من شأنه أن يستنزف المخزونات العالمية بسرعة في الأشهر المقبلة. كما توقع العديد من مندوبي «أوبك+» خلال مداولات خاصة «تجديد» الحصص الحالية. وقال تاماس فارغا، المحلل في «بي في إم أويل أسوشيتس» (PVM Oil Associates Ltd.): «على الرغم من الخطاب السعودي، أعتقد أن مجموعة الدول المنتجة ستلتزم بخطة أبريل ولن تعمّق التخفيضات. يُظهر تقدير أوبك نقصاً كبيراً في الإمدادات بالنصف الثاني. وأي تخفيض إضافي في الإنتاج الفعلي سيفاقم التوتر بين المستهلكين والمنتجين».

الطلب يتجاوز الإمدادات

تشير البيانات الصادرة عن «أوبك» إلى أن الطلب العالمي على النفط سيتجاوز الإمدادات بمتوسط يقارب 1.5 مليون برميل يومياً خلال النصف الثاني من العام.

استقرت أسعار النفط الخام بعد انخفاض في منتصف أبريل، حيث تداولت بالقرب من 78 دولاراً للبرميل في لندن اليوم الأربعاء، وهو مستوى مرتفع بما يكفي لأن يمكّن العديد من دول «أوبك+» من تغطية الإنفاق الحكومي.

كانت الولايات المتحدة ودول مستهلكة أخرى قد وجهت انتقادات إلى الرياض وشركائها لتقييد الإمدادات هذا العام، واتهمتها بتأجيج التضخم وتعريض الانتعاش العالمي للخطر من خلال زيادة الأسعار. وفي الشهر الماضي، انتقدت وكالة الطاقة الدولية في باريس منظمة «أوبك» لتشديدها «الحصار» على المستهلكين المتألمين.

ربما تُعرِض الرياض وحلفاؤها أيضاً عن اتخاذ إجراءات إضافية حتى تتجلى لديهم الصورة بشكل أكثر وضوحاً بشأن الإمدادات من روسيا، بصفتها عضواً في «أوبك+». كانت موسكو قد تعهّدت بخفض الإنتاج ردّاً على العقوبات الدولية بسبب غزوها أوكرانيا، لكنها لم تظهر سوى القليل من الدلائل، حتى الآن، على المضي قُدُماً في هذا المسعى.

ومع ذلك، فقد أربك الأمير عبد العزيز توقعات السوق عدة مرات في السنوات الأخيرة لإجفال المضاربين عن قصد، مثل الصدمة التي كُشف عنها في خفض المعروض في كلٍ من أبريل وأكتوبر.

توقع ستة خبراء استطلعت «بلومبرغ» آراءهم أن يتخذ «أوبك+» مرة أخرى خطوة مفاجئة، حيث تتراوح التوقعات بين فرض قيود جديدة من 200 ألف برميل يومياً إلى ما يقرب من مليون برميل يومياً.

في تقرير يوم الاثنين الماضي، قال بنك «ستاندرد تشارترد» إن مراكز المضاربة على الهبوط أصبحت مفرطة بما يكفي لتحفيز استجابة «أوبك».

يعتبر قرار المجموعة بالاجتماع الشخصي في فيينا، بدلاً من الافتراضي كما جرى طيلة فترة الجائحة، دليلاً على جدّية النوايا، وفقاً لشركة «آر بي سي كابيتال ماركتس» (RBC Capital Markets LLC.).

وقالت هيليما كروفت، كبيرة المحللين الاستراتيجيين للسلع في «آر بي سي»: «إن اختيار الحضور الشخصي يعزز بالتأكيد من احتمالية اتخاذ إجراءات إضافية بشأن الإنتاج».

العراق يحاول إحياء خطوط أنابيب النفط مع 3 دول عربية في مقدمتها السعودية

الطاقة

يعمل العراق على إعادة أحياء خطوط أنابيب النفط مع السعودية والأردن وسوريا، وذلك بعد أن أدى وقف التدفق عبر تركيا إلى تراجع صادرات بغداد بنحو 500 ألف برميل يوميًا.

تسعى بغداد إلى إيجاد منافذ دائمة وبديلة لصادراتها النفطية، وسط خطط لزيادة الإنتاج إلى 8 ملايين برميل يوميًا بحلول 2027، وفق البيانات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

ويمتلك العراق عددًا من مشروعات خطوط أنابيب النفط مع الدول العربية المجاورة، ما يمكّنه من إيجاد منافذ تصديرية جديدة وبديلة عن تلك الموجودة حاليًا، عبر ميناء البصرة أو خط أنابيب جيهان إلى تركيا.

وشهدت صادرات النفط العراقي تراجعًا بنحو 500 ألف برميل يوميًا منذ نهاية مارس/آذار، بعد أن أوقفت تركيا التصدير عبر ميناء جيهان في أعقاب حكم دولي بتغريم أنقرة.

إحياء خطوط أنابيب النفط

قال مستشار رئيس الوزراء العراقي للعلاقات الخارجية، فرهاد علاء الدين، إن هناك مفاوضات لإعادة إحياء خط أنابيب النفط مع السعودية، والذي كان موجودًا في السبعينيات.

وأضاف أن هناك تفكيرًا في تفعيل خط أنابيب للنفط عبر سوريا، إلى جانب خط أنابيب «البصرة-العقبة» قيد الدراسة من قبل المستشارين حاليًا، حسبما ذكرت بلومبرغ الشرق. وضعت بغداد دراسة متكاملة لمشروع خط النفط بين البصرة والعقبة، بعدما بحثت الحكومة الحالية المعوقات التي رافقت -أو أدت إلى- عدم المضي في المشروع، الذي كانت كلفته مرتفعة، وأُعيدت دراستها مرة أخرى.

ويستهدف مشروع خط أنابيب البصرة العقبة إضافة منفذ جديد إلى صادرات النفط بطاقة مليون برميل يوميًا، مقابل زيادة الصادرات من المنفذ الجنوبي إلى 6 ملايين برميل يوميًا، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

ويُعَدّ ميناء البصرة المنفذ الرئيس للصادرات العراقية؛ إذ يستحوذ على غالبية النفط الخام المصدَّر من حقول وسط العراق وجنوبه، وتصل صادراته إلى نحو 3 ملايين برميل يوميًا حاليًا.

صادرات النفط عبر تركيا

تأتي خطط بغداد لإحياء خطوط أنابيب النفط بعد أن عانى أكثر من شهرين من وقف تصدير نفط إقليم كردستان عبر ميناء جيهان التركي؛ ما أفقد الإقليم صادرات تُقدَّر بنحو 450 ألف برميل يوميًا.

قال علاء الدين، حول إعادة تصدير النفط عبر خط الأنابيب الواصل إلى ميناء جيهان التركي، إن الجانب التركي يقول، إن هناك «مشكلات فنية» تعوق استئناف عمله.

وأشار إلى أن انتخابات الإعادة التركية قد تكون مستحوذة على اهتمامات المسؤولين الأتراك في الوقت الحالي.

توقَّف تصدير نحو 450 ألف برميل يوميًا من النفط الخام من إقليم كردستان وحقول كركوك عبر خط أنابيب إلى ميناء جيهان التركي في شهر مارس/آذار الماضي، بعد فوز العراق بقضية تحكيم دولي بسبب قيام تركيا بالسماح لأربيل بتصدير النفط دون موافقة بغداد، إذ تعُدّ بغداد صادرات النفط من جانب حكومة الإقليم غير قانونية. وأوضح مستشار رئيس الوزراء أن «الجانب التركي طلب في البداية التفاوض بشأن الغرامة التي أقرّتها المحكمة المقدّرة بـ1.5 مليار دولار، إلّا أنهم أخبرونا فيما بعد أن عملية توقُّف النفط عبر أنابيب جيهان بسبب مشكلات فنية».

استغلال الغاز

من جهة أخرى، قال علاء الدين، إن بلاده تسعى إلى استغلال كامل الغاز المصاحب لعمليات إنتاج النفط، والذي يتراوح حاليًا بين 1600 و1800 مليون قدم مكعبة يوميًا من الغاز.

كان وزير النفط العراقي حيان عبدالغني قد أكد في تصريحات أمس الثلاثاء، على هامش منتدى قطر الاقتصادي، أن بلاده لديها شراكة مع شركة «شل» لاستغلال الغاز المصاحب من عمليات إنتاج النفط في البصرة.

وأضاف أن افتتاح المرحلة الأولى من عمليات استغلال نحو 400 مليون قدم مكعبة يوميًا من الغاز المصاحب سيكون نهاية الشهر الجاري، والمرحلة الثانية ستُفتَتَح نهاية العام.

كما أن هناك شراكة مع شركة «توتال» الفرنسية لاستغلال ما يعادل 600 مليون قدم مكعبة يوميًا من الغاز خلال 5 سنوات.

كانت مستشار رئيس الوزراء مظهر محمد صالح قد أكد في تصريحات مؤخرًا أن خسائر بلاده جراء عدم التوقف عن الحرق واستيراد الغاز تُقدَّر بنحو 12 مليار دولار سنويًا.

وتهدف وزارة النفط العراقية إلى التوقف عن حرق الغاز بحلول 2027 ضمن جهود لخفض الانبعاثات الناتجة عن أعمال استخراج النفط، وتأمين احتياجات البلاد من الوقود اللازم لتشغيل محطات الكهرباء.

شكراً